S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/339
28 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخـــة ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٥ موجهـة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا
لدى الأمم المتحدة

إن حكومة جمهورية كرواتيا على استعداد تام لتنفيذ المبادئ التي اقترحها الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٥ (S/1995/320) بشأن القرار ٩٨١ (١٩٩٥). وتتطلع كرواتيا إلى إجراء مزيد من المشاورات مع السيد ثورفالد ستولتنبرغ المبعوث الخاص للأمين العام بشأن التفاصيل المتعلقة بالولاية الجديدة لحفظ السلام في كرواتيا التي لا يمكن في الواقع وضعها إلا أثناء سير العملية. ويمكن لمجلس الأمن أن يعتمد على تعاون حكومتي ودعمها الكاملين في هذا المضمار.

وتتماشى المبادئ العاملة التي اقترحها الأمين العام مع الولاية التي حددها القرار ٩٨١ (١٩٩٥) وهي مبادئ واقعية تحت الظروف الراهنة. ويؤيد اقتراح استخدام "قوات متحركة" مثلا، لتنفيذ القرار المذكور، توقعاتنا، بأن ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية أنكرو) وستكون نشطة، ومختلفة عن الولاية الاستاتية لقوة الأمم المتحدة للحماية.

ومع مواصلة تحديد ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، أو عملية أنكرو، نود التأكيد على أن الشاغل الرئيسي لعملية أنكرو يجب أن ينصب على مراقبة الحدود الدولية المعترف بها لكرواتيا. وإذا ما قصرت هذه العملية عن تنفيذ هذا الجزء من ولايتها، فلن يكتب النجاح للعملية برمتها. وقد نجد أنفسنا حينئذ في نفس الموقف الذي كنا فيه منذ أشهر قليلة سابقة فيما يتعلق بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

وتجد حكومتي من الأهمية بمكان تنفيذ آلية مراقبة الحدود وتعزيزها باجتهاد ومثابرة. وهناك سبل عدة لتنفيذ ذلك.

ويمكن تعزيز آلية مراقبة الحدود بواسطة التنفيذ الدقيق للقرارات الحالية بشأن التجارة العابرة لحدود كرواتيا الدولية، كما طالب به المجلس في قراره ٩٨٨ (١٩٩٥)، بالتركيز على الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). ونود الإشارة في هذا الصدد إلى أن القرار ٩٨١ (١٩٩٥)، أكد في الفقرة الرابعة من الديباجة على حق كرواتيا السيادي في مراقبة التجارة العابرة لحدودها الدولية.

280495 280495 95-12833

ويمكن كذلك تعزيز آلية مراقبة الحدود عن طريق استخدام خبراء واخصائيين في مجال إدارة التجارة الدولية. ويجب التركيز على موظفي الجمارك، مثل أولئك الذين تستخدمهم بعثة المساعدة على تنفيذ الجزاءات التابعة للاتحاد الأوروبي، وغيرهم. وعموما لا يتمتع الجنود وضباط الجيش بنفس مستوى الكفاءة والنجاح في هذا المجال الذي يتمتع به رجال الجمارك.

ويمكن كذلك زيادة تعزيز آلية مراقبة الحدود بواسطة توزيع كامل المساعدة الدولية المخصصة للأراضي المحتلة من المراكز الموجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وبواسطة مساعدة كرواتيا على إيجاد الموارد لإعادة فتح الهياكل المدمرة في الأراضي المحتلة وإعادة بنائها. وبناء على الاقتراح الأخير الذي قدمه سعادة السيد آلان جوبيه، وزير خارجية فرنسا، لقيام الاتحاد الأوروبي بالمساعدة في إعادة بناء قرية صربية مقابل كل قرية غير صربية في كرواتيا، فإن المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لفتح طريق السكك الحديدية بين زغرب وكينين ستقطع شوطا كبيرا في العمل على استعادة الثقة والتعاون بين المجتمعات المحلية الصربية وغير الصربية في كرواتيا.

ويقترح الأمين العام كذلك تيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى ديارهم عن طريق توفير الدعـــم المناسب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا تزال رفاهية ٠٠٠ ٢٥٠ مواطن غير صربي و ٠٠٠ ١٢٥ مواطن صربي في كرواتيا شردوا من جراء العدوان الذي استمد وحيه من حكومة بلغراد ودعمته هذه الحكومة ضد كرواتيا الشاغل الرئيسي لحكومتي. ونحن سنواصل السعي إلى الحصول على مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي لإحراز التقدم الذي طال انتظاره في هذا المجال.

ويمكن أن تؤدي عملية أنكرو في رصد حالة حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المحلية، كما اقترح الأمين العام، إلى المساعدة كثيرا في إحراز تقدم بشأن المشردين واللاجئين. على أن القلق يساورنا بشأن إمكان إساءة استخدام مسألة حقوق الإنسان، مثلما حدث في الماضي، لعرقلة تحقيق تقدم في إعادة دمج الأراضي المحتلة. ويتعين علينا الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحالة في كرواتيا ليست هي الافتقار إلى حقوق الأقليات أو الأفراد، بل هي نتيجة التوسع الإقليمي من قبل صربيا والجبل الأسود، حيث تجري إساءة استخدام حقوق الأقليات كذريعة للعدوان. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن يخدعه أولئك الذين يستخدمون العنف زاعمين الذود عن الحقوق التي ينكرونها هم أنفسهم على الغير بأي ثمن.

ومهما قلنا فلن نغالي في دور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فيما يتعلق بمشكلة المشردين واللاجئين في كرواتيا وحقهم الإنساني الأساسي في العودة إلى ديارهم. ولقد أثبت قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩ بأغلبية ساحقة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشكل واضح مسؤولية تلك الدولة. ولا يمكن أن تغيب عن بصرنا هذه الحقيقة وهذا القرار عند تحديد عناصر ولاية أنكرو المقبلة والسياسة الطويلة الأجل في المنطقة.

ولا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولة عن العواقب المأساوية والفادحة في كرواتيا. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يصر على أن يضطلع الطرف المسؤول بمسؤوليات وأعمال جديدة لمعالجة هذه الآثار إذا كان لهذا القرار أن يـُنفذ وإذا ما كان لنا التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة على الإطلاق.

ويجب أن تتحمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولية نجاح أو اخفاق آلية مراقبة الحدود التي اقترحها الأمين العام. ولا يمكن للمجتمع الدولي، وخاصة فريق الاتصال أن يدع المسألة تمر عفو الخاطر. وإنما يتعين عليه إيجاد سبل موثوقة جديدة لربط نظام الجزاءات الحالي المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالتنفيذ الناجح لآلية مراقبة الحدود التي وضعها القرار ٩٨١ (١٩٩٥)، وكما فعل مؤخرا في القرار ٩٨٨ (١٩٩٥). ففشل الآلية المقترحة لمراقبة الحدود لا يمكن أن يـُبشر بخير بالنسبة لكرواتيا ولا بالنسبة للمنطقة عموما.

واسمحوا أخيرا أن أطلب مساعدتكم في تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريو نوبيلو
الممثل الدائم

- - - - -